21
ميثاق
العمل الوطني

التجمّع

فبراير 2022
16 صفحة
ISSN: 1810 - 2210

صحيفة دورية تصدر عن **تجمع الوحدة الوطنية**

العدد السابع عشر

عدد خاص بمناسبة الذكرى الـ21 لميثاق العمل الوطني

في الذكرى «21»
لميثاق العمل الوطني

98.4

تحتفل مملكة البحرين في ١٤ فبراير من كل عام بذكرى التصويت على ميثاق العمل الوطني، الذي يعد وثيقة متكاملة للإصلاح والتحديث في جميع المجالات وبلورة للمشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة والذي تعهد جلالته بتنفيذه منذ تولى مقاليد الحكم في ٦ مارس ١٩٩٩. وترجع أهمية هذه المناسبة للشعب البحريني كونها مهدت الطريق نحو البدء بالمسيرة الديمقراطية في مملكة البحرين

صدر ميثاق العمل الوطني في ديسمبر ٢٠٠٠ وحدد المقومات الأساسية لمملكة البحرين، وهوية البحرين الحضارية التاريخية العربية الإسلامية، والمقومات الأساسية للدولة والمجتمع، وعلاقات البحرين الخليجية والعربية والدولية.

وقد أجري استفتاء شعبي في 14 فبراير 2001 أظهر موافقة أغلبية البحرينيين عليه بنسبة 98.4%، حيث يُعد الميثاق الوطني بمثابة ذروة التطور الديمقراطي في البحرين وقد وصفه جلاله الملك بأنه "فتحا جديدا في تاريخ البحرين" خاصة وأنه تضمن الكثير من المبادئ السياسية والاقتصادية التي تؤكد النهج الديمقراطي الانفتاحي للبحرين.

ومن أبرز المحطات التي تلت إقرار الميثاق هي التعديلات الدستورية التي وضعت بنود ميثاق العمل الوطني موضع التنفيذ فكان ذلك إيذانًا بدخول البحرين مرحلة جديدة من الإصلاح والتطوير، فلم يكن للمبادئ التي وردت في الميثاق أن ترى النور إلا بإدخالها في النص التشريعي، كما تم إزالة أو تعديل كل القوانين التي تخالف مبادئ وتوجيهات الميثاق.

الخط الزمني لوثيقة العهد ودليل العمل الوطني

مصدر المعلومات:
وكالة أنباء البحرين

1. الأمر السامي بتشكيل اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني — نوفمبر 2000م
2. الاحتفال بمناسبة انتهاء اللجنة من إعداد مشروع الميثاق — ديسمبر 2000م
3. دعوة المواطنين للمشاركة في الاستفتاء على مشروع الميثاق — يناير 2001م
4. القيادات الوطنية تعلن دعمها لمشروع الميثاق — 8 فبراير 2001م
5. شعب البحرين يصوت في الاستفتاء على مشروع الميثاق — 14 - 15 فبراير 2001م
6. تصديق نتائج الاستفتاء الشعبي على الميثاق الذي حقق نسبة اجماع بلغت 98.4% — 16 فبراير 2000م
7. إنشاء لجنة تفعيل الميثاق برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء — 24 فبراير 2001م
8. التصديق على دستور مملكة البحرين المعدل استناداً على ما ورد في الميثاق — 14 فبراير 2001م

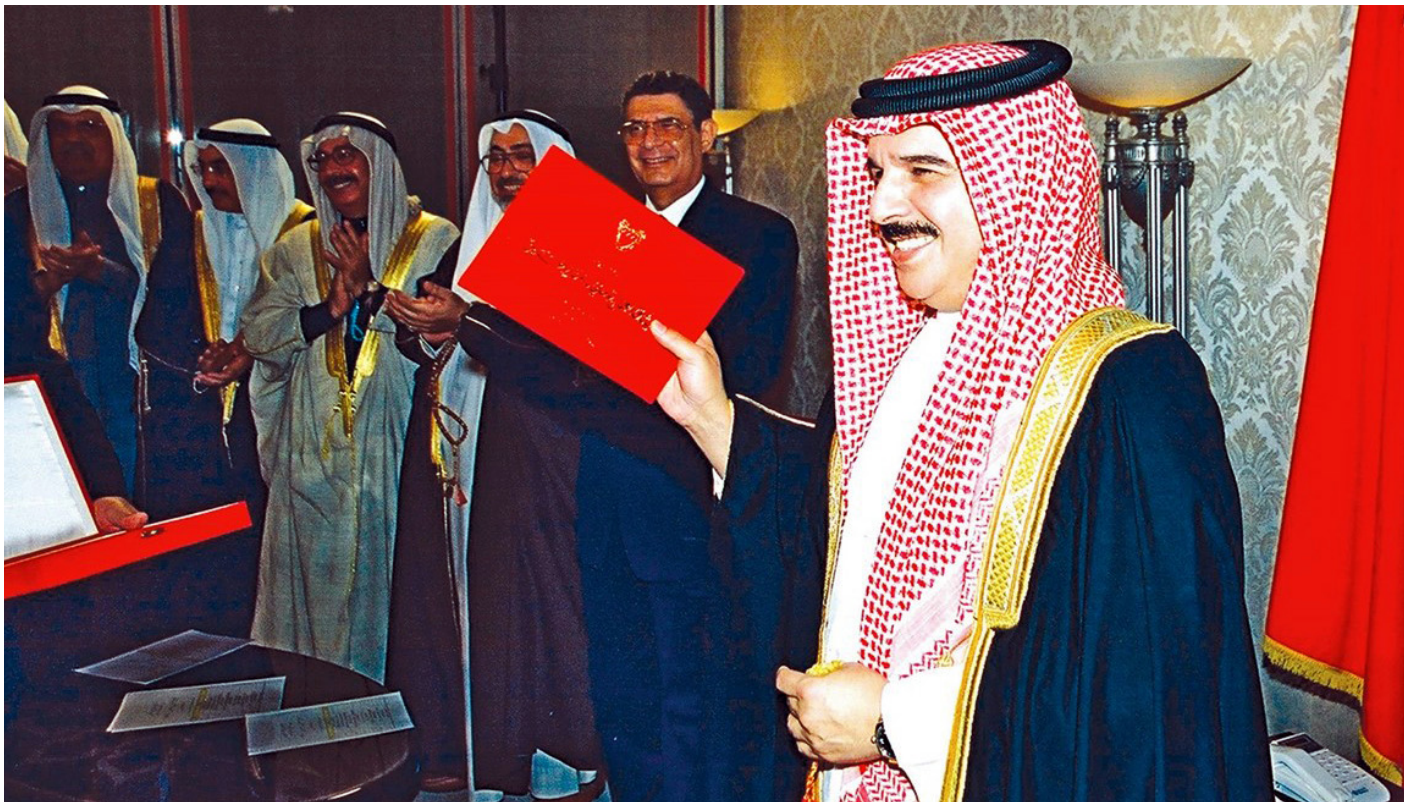

ميثاق العمل الوطني..
العلامة الفارقة في تاريخ مملكة البحرين الحديث

مرت على مملكتنا الحبيبة في الرابع عشر من فبراير ٢٠٢٢م الذكرى الحادية والعشرين لميثاق العمل الوطني، الذي شكل بداية عهد جديد من الإصلاحات الدستورية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية التي عززت من مكانة البحرين في بناء دولة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الإنسان في ظل المسيرة التنموية الشاملة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدّى، بدعم من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظهما الله.

وقد كانت الملحمة التاريخية المتمثلة في المشاركة الشعبية الكبيرة التي عكست عمق الانتماء الشعبي والروح الوطنية من خلال التصويت على ميثاق العمل الوطني بموافقة 98.4% من المواطنين في استفتاء تاريخي عام 2001 تجاوبًا مع المبادرة الملكية السامية.

وقد شهدت مملكة البحرين إنجازات ديمقراطية وتنموية وحضارية رائدة مع إقرار التعديلات الدستورية في فبراير 2002، تمثلت في انطلاق الحياة البرلمانية عبر مجلسي الشورى والنواب، وإجراء انتخابات نيابية وبلدية حرة ونزيهة لخمس دورات متتالية.

فضلاً عن المؤسسات الرائدة في تعزيز الحقوق والحريات العامة، وفي مقدمتها المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة العاهل المفدى، ودوره الحيوي في دعم تقدم المرأة كشريك فاعل في العمل السياسي بنسبة 50% من الناخبين و19% من أعضاء السلطة التشريعية و 12% من القضاة، و43% من القوى العاملة الوطنية، وصون حقوقها وكرامتها الإنسانية، إلى جانب جهود المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والأمانة العامة للتظلمات ومفوضية حقوق

السجناء والمحتجزين، ومعهد البحرين للتنمية السياسية في نشر الثقافة الحقوقية والسياسية، ودور مؤسسات المجتمع المدني ممثلة في 644 جمعية أهلية وحقوقية و16 جمعية سياسية.

وحققت مملكة البحرين مكانة مرموقة عالميا في تعزيز الحقوق والحريات الدينية والتعايش بين الأديان والمذاهب والحضارات والثقافات، ونصرتها للحقوق، ومبادراتها الرائدة بإنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي، وتدشين إعلان مملكة البحرين كوثيقة عالمية لتعزيز التسامح والحريات الدينية، وكرسي الملك حمد لدراسات الحوار والسلام والتعايش بين الأديان ومحاربة التطرف والإرهاب، وتعزيز الأمن والسلم الدوليين.

وعلى صعيد المكتسبات الاقتصادية للميثاق وفي إطار التوجيهات الملكية السامية وجهود صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء التزمت المملكة بمبادئ الميثاق من خلال الرؤية الاقتصادية 2030 بمبادئها الثلاث: الاستدامة والعدالة والتنافسية مما مكنها من تطبيق خطة التعافي الاقتصادي وتجاوز تداعيات جائحة فيروس (كوفيد19-).

ووضعت المملكة في مقدمة أولوياتها الارتقاء بالإنسان البحريني، باعتباره محور التنمية الشاملة وغايتها وفقًا للدستور ومبادئ ميثاق العمل الوطني، معززة من مكانتها ضمن الدول ذات «التنمية البشرية العالية جدا» وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتصنيفها ضمن الدول ذات الأداء العالي في تحقيق أهداف التعليم للجميع، وتمتعها بمرافق صحية وخدمات طبية متطورة، عززت من نجاح فريق البحرين بقيادة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في مواجهة جائحة (كوفيد19-) وإنجاز خطتها بإطلاق حزمة مالية واقتصادية تتجاوز قيمتها 4.5 مليار دينار بحريني، ما انعكس بشكل إيجابي على حماية وسلامة المواطنين والمقيمين، وفاعلية الحملة الوطنية للتطعيم، وكفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجميع.

وتسير مملكة البحرين بخطوات ثابتة نحو تعزيز مكتسباتها التنموية والحضارية، وترسيخ مكانتها الرائدة في مصاف الممالك الدستورية العصرية القائمة على أسس من العدالة وسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان بفضل الرؤية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك المفدى، بدعم صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وتعزيز الأمن والاستقرار في مملكة الخير والتسامح.

ما أحوجنا للعودة لمبادئ ميثاق العمل الوطني

م. عبدالله الحويحي
abdulla_huwaihi@hotmail.com

بحلول 14 فبراير 2022 مر عقدان من الزمان على صدور ميثاق العمل الوطني تلك الوثيقة التي تعتبر الاهم في تاريخ البحرين الحديث والتي توافق عليها شعب البحرين بجميع مكوناته وأطيافه الدينية والسياسية في خطوة تاريخية قام بها جلالة الملك لتخرج البحرين من الحالة التي كانت عليها إلى فضاء رحب من المصالحة الوطنية الشاملة إستطاعت فيها البحرين أن تتنفس رياح الديموقراطية بالعودة إلى الحياة البرلمانية.

لقد كان الميثاق بمثابة الرافعة للخروج من المأزق السياسي الذي عاشته البحرين على مدى ربع قرن بعد حل المجلس الوطني علم 1975 م وتعليق العمل بالدستور و تمثلت تلك الخطوات في إلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة امن الدولة وتبييض السجون واطلاق الحريات السياسية من خلال تشكيل الجمعيات السياسية وحرية الاعلام والسماح بعودة المنفيين وغيرها من خطوات جعلت شعب البحرين يعيش في حالة من الحرية والفرح لم يشهدها في تاريخه الحديث.

لقد كان تصور جلالة الملك في مشروعه الاصلاحي الذي إنطلق مع إطلاق ميثاق العمل الوطني هو في التدرج في الحياة الديموقراطية وفقا لخطوات مدروسة ومتدرجة واضعه في الاعتبار الاوضاع الاجتماعية والسياسية والقوى المؤثرة في المجتمع ومراعاة للوضع الاقليمي الذي يختلف كثيرا عن الوضع في البحرين.

الاان هناك لبعض التكتلات الصغيرة والمتطرفة قراءة اخرى لهذا التحول، من خلال نظرة بأن ماحدث من تغيير هو تعبير عن إنتصار لها في الصراع بينها وبين السلطة، لذلك كانت تعتقد بانها الفرصة قد أتت للانقضاض على السلطة وتجريد السلطة الحاكمة من قوتها السياسية في موقف يعبر عن المراهقة السياسية، وبدأ الصدام مع صدور الدستور في 14 فبراير 2002 م المبني على مخرجات ميثاق العمل الوطني ولتدخل البلد مرة اخرى في مماحكات سياسية في محاولة من هذه القوى لحرق المراحل.

فبدل ان تقرأ الخطوات التي تمت وصدور ميثاق العمل الوطني بمثابة خطوات حسن نية قامت بها السلطة في سبيل التحول الديموقراطي التدريجي دخلنا في مرحلة المماحكة مثل مقاطعة الانتخابات النيابية في 2002 م ورفض الدستور ومن ثم المشاركة في إنتخابات 2006 م بناءا على نفس الدستور.

وجاءت أحداث 2011م بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وبعد إخفاق مجلس النواب في تحقيق ولو بعض من تطلعات الناس التي كانت ترى أن المجلس سوف يحل كافة مشاكلها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في فترة قصيرة.

ولعبت القوى المتطرفة ولما لها من صوت مرتفع في تعميق الخلافات سواء في المجتمع أو بين القوى السياسية المعارضة والتي للاسف إنساقت خلف الشعارات وبين السلطة السياسية لتنجرف خلف ما يسمى حركة 14 فبراير.

لقد كانت أحداث 2011 النقطة الفاصلة بين السلطة والقوى السياسية المعارضة والتي رأت إن ماحدث في 2011 قد تجاوز كل الخطوط الحمراء وهو بمثابة خروج على المبادئ التي توافق عليها شعب البحرين في كل تاريخه أو في ماورد في ميثاق العمل الوطني، حيث تعرض المجتمع البحريني إلى انشقاق طائفي كانت يسببه احداث 2011 التي كادت أن تعصف بالسلم الاهلي.

لقد رفضت القوى السياسية المحسوبة على أحداث 2011 كل المبادرات التي قدمتها السلطة أو القوى السياسية الوطنية في سبيل خلق توافق وطني يعيد حالة السلم الاهلي والمصالحة الوطنية إلى وضعها السابق.

إلا إن حالة التطرف وتأثير القوى الخارجية على القوى المعارضة حال دون الوصول إلى أي نتيجة، لتخرج في الاخر الوثيقة التي أعلنها سمو ولي العهد آنذاك في 2013 والتي وقع عليها 50 شخصية خرجت منها الجمعيات السياسية التي أدارت الحوار الوطني في كل مراحله.

ونحن اليوم وقد استطاعت البحرين أن تتعافى على المستوى الامني والاقتصادي بشكل نسبي نتطلع لعودة لنفس مبادئ ميثاق العمل الوطني وبنفس الروح التي إنطلق بها وفي إطار الرعاية الصادقة لجلالة الملك حفظه الله ورعاه.

بيان من تجمع الوحدة الوطنية بمناسبة ذكرى ميثاق العمل الوطني

مرت علينا يوم الإثنين 14 فبراير 2022 الذكرى الحادية والعشرين للتصويت على ميثاق العمل الوطني، تلك الوثيقة التي مثلت ركيزة أساسية لعقد اجتماعي جديد بين أهل البحرين قيادة وشعباً بما تضمنته في فصولها السبعة التي حددت الأسس والمقومات الحضارية لمملكة البحرين من المقومات الأساسية للمجتمع، ونظام الحكم والأسس الإقتصادية للمجتمع والأمن الوطني والحياة النيابية والعلاقات الخليجية والعلاقات الخارجية.

لتبدأ قصة النهضة الإصلاحية التوافقية الحديثة لمملكة البحرين تحت ظلال المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه ويبدأ عهد الانفتاح السياسي ومناخ الحريات وكفالة الممارسة الحرة للحقوق السياسية الكاملة لأول مرة فى تاريخ البحرين في تجربة ترعاها وتحرسها قيادة مؤمنة بالإصلاح ومؤمنة بالمشاركة الشعبية لإقامة الدولة العصرية في مملكة البحرين.

وإذ يهنىء تجمع الوحدة الوطنية شعب البحرين وقيادته بذكرى ميثاق العمل الوطني الذي حاز على إجماع أهل البحرين بنسبة تصويت بلغت 98.4٪ من البحرينيين يؤكد التجمع تمسكه بجميع مبادىء ونصوص ميثاق العمل الوطني وحرصه على أداء دوره كجمعية سياسية بالمساهمة في تطوير التجربة النيابية التراكمية في مملكة البحرين ببث الوعي بأهمية تطوير أداء مجلس النواب ورفع كفاءة ممثلي الشعب في السلطة التشريعية.

و يدعو التجمع بجعل ذكرى ميثاق العمل الوطني مناسبة وطنية للتقييم وإعادة التقويم في مسيرة العمل التنفيذي والتشريعي مبدياً تفهمه للتحديات الإقتصادية وتمسكه في الوقت نفسه بالمطالبة بتنشيط دور الحكومة في جبر الضرر الذي وقع على الفئات المتوسطة والمحدودة الدخل جراء فرض ومضاعفة ضريبة القيمة المضافة ومحاولة مواءمة جميع القرارات والسياسات الاقتصادية بالعودة إلى المبادىء والنصوص ومطابقتها مع الواقع لتصحيح المسار التشريعي والرقابي والتنفيذي بما يحقق التوافق التام والضمان القانوني والدستوري بعدم المساس بأي من حقوق المواطنين.

وعدم التفريط في مكتسباتهم التي تحققت خلال السنوات الماضية في جميع المجالات وخاصة مكتسبات المتقاعدين التي قد تشكل تعديلات قانون التقاعد مساساً كبيراً بها.

ويؤكد التجمع على أهمية جعل مبادىء الميثاق حاضرة في جميع مواقفه ومن بينها مطالبته المستمرة بمعالجة مشكلة التوظيف التي تشكل أهم عناصر الحماية والأمان الإقتصادي والمعيشي للمواطنين والتي أشار اليها نص الميثاق في فصله الأول بأن (الأسرة أساس المجتمع، والعمل واجب وحق).

كما يلفت تجمع الوحدة الوطنية لجهود القيادة الرشيدة في المضي قدماً في مسيرة التنمية الوطنية الشاملة رغم كل التحديات الصحية والإقتصادية حيث تمكنت مملكة البحرين من تقديم نفسها كنموذج متطور قادر على مواجهة تلك التحديات بإدارة متقدمة وبكفاءة عالية على صعيد الجائحة بفضل الله ودور الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا تحت قيادة سمو ولي العهد رئيس الوزراء حفظه الله ورعاه.

حفظ الله البحرين
وحفظ أهلها

تجمع الوحدة الوطنية
14 فبراير 2022

وثيقة الإجماع

م. محمد الرفاعي

ميثاق العمل الوطني هي وثيقة الإجماع التي أسست للنهضة الحضارية لمملكة البحرين ويمثل الميثاق علامة فارقة ونقطة تحول نوعي نحو عهد النهضة السياسية الشاملة وكفالة الحريات و تفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرار.

ويحق للجميع في هذا الوطن أن يفخر بالإنجازات التي تحققت على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والتنموية التي أسست لها مباديء ميثاق العمل الوطني.

وثيقة متكاملة

ميثاق العمل الوطني وثيقة وطنية نبعت من قلب هذا المجتمع وكتبت بيد ابنائه - يمثل المواطن البحريني وتطلعاته والمجتمع ومتطلباته وكيفيه تطويره.

تحتفل مملكة البحرين في 14فبراير من كل عام بذكرى التصويت على ميثاق العمل الوطني الذي يعد وثيقة متكاملة بالإصلاح والتحديث بجميع المجالات بنسبة 98.4%.

علي الفرج بوسعد

خطوات جبارة

صفية الشروقي

١٤/فبراير ذكرى ميثاق العمل الوطني الحادي والعشرين، بما يمثله من خطوات جبارة ومهمة في مسيرتنا الديمقراطية والتي تتطور عاما بعد عام، وبما حققه هذا الميثاق من تناغم وطني حقيقي بين جميع فئات المجتمع (٩٨،٤٪) مسهما في تعزيز مقومات المواطنه الحقة وتكريسها.احدى وعشرين عاما من العطاء والانجازات المثمره والمبادئ التي جاءت فيه على جميع الاصعده.

توافق شعبي

دكتور سمير عقلان

نحتفل هذه الأيام بالذكرى العشرين لإقرار ميثاق العمل الوطني لمملكة البحرين الذي شارك شعبها بتحديد مصير تقدمهم بالتصويت بنسبة وصلت إلى 98.4% على الميثاق ليستمر المجد بتحقيق التوافق الشعبي وتحقيق الاستقرار والأمان جنباً الى جنب مع زخم من التقدم على جميع الأصعدة نتيجة لانعكاس رؤية جلالة الملك المفدى لمملكة البحرين المستمرة بالتنمية والانجاز بالحاضر والمتطلعة للمزيد من الازدهار بالمستقبل.

بناء رصين ومتين

علي الفضلي

المتابع والقارئ لما يقال ويكتب في مختلف المواقع سواء كانت مواقع في السوشال ميديا او في الصحف عن ميثاق العمل الوطني ومناسبته الـ٢١ يجد نفسه في بناء رصين و متين من الحقوق والواجبات الواضحه وضوح الشمس في كبد السماء ويقف ارض صلبه يستطيع معها الوقوف شامخا ليطالب السلطه بما ينغص عليه عيشه وما يخيفه من قادم الايام. تلك هي اللبنه التي وضعها جلاله الملك المفدى في يد الشعب.

التاريخ الأجمل

١٤ فبراير اليوم التاريخي الأجمل في حياة كل سياسي بحريني.

٢١ عاما من انطلاق العهد الجديد في ظل المسيرة التنموية الشاملة التي عززت من مكانة البحرين لتصبح نموذجاً لدولة المؤسسات و القانون، بمشاركة شعبية تاريخية

د. محمد الحوسني

أكدت روح المواطنة بالتصويت بالموافقة على الوثيقة الوطنية التي جسدت رؤية مليكها لمستقبل البحرين من خلال المشروع الاصلاحي الذي يجسد الحياة السياسية والديمقراطية ويسعى لتحقق تطلعات الشعب من خلال المحافظة على مكتسباته و حقوقه.

انطلاقة تاريخية

بدريه العسومي

تعد ذكرى ميثاق العمل الوطني الانطلاقة التاريخية والرائدة التي أسسها جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، ولا شك بأن هذا المشروع ينم عن عقل مستنير يؤمن بمستقبل زاهر لمملكة البحرين على كافة الأصعدة بما يواكب التطور العالمي والاقتصادي والتعايش والتسامح الاجتماعي والنهوض بالمرأة وغيره الأمر جعل من مملكة البحرين نموذجًا عالميًا متميزا يحتذى بها.

أكبر المكاسب

ميثاق العمل الوطني أعطى للعمال حقوقهم لأول مرة في تاريخ البحرين، وذلك بموجب الأمر الملكي من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله رعاه في سنة 2002 بالعمل على تأسيس النقابات والاتحادات العمالية مما أتاح للعمال فرصة

عبدالحكيم البلوشي

الاستمتاع بكافة الحقوق العمالية المتعارف عليها في الدول المتقدمة من مشاركة في تمثيل العمال وايصال صوتهم عبر كيانهم العمالي الخاص وليس عبر المؤسسات السياسية وغيرها وهذه أكبر المكاسب التي كفلها ميثاق العمل الوطني، فالتحية والتهنئة لقيادة وشعب البحرين بهذه المناسبة العظيمة.

ميثاق وفاء وعهد ووعد

ميثاق العمل الوطني.. ميثاق وفاء وعهد ووعد لرفعة مملكتنا الحبيبة بين حاكم وشعب.

ميثاقٌ أبى صاحب الجلالة الملك المفدى حمد بن عيسى آل خليفة إلا ان يجعله وكما بيَّن جلالته «وثيقة للعهد وركيزة لعقد اجتماعي جديد في مسيرتنا الوطنية يُرسِخ ويوثق أصالة البحرين وتميزها وتراثها الحضاري ويؤكد وحدة الوطن أرضاً وشعباً.

ميثاق سابق الشعب بأكمله لاقراره بعرس ديموقراطي مهيب في 2001/2/14 وبنسبة اذهلت العالم اجمع 98,4% هو ليس مجرد رقم، انه الايمان الراسخ من نحن الشعب والثقة الكاملة بقيادتنا الرشيدة وما تطرح له جاهزة لبناء بحرين المستقبل والتي نتفاخر ونفاخر بانتمائنا لها.

فقد كان هذا العهد

جيهان الوخيان

مثالا وكاملا ومحيطا بكل الجوانب التي تقوم عليها المملكة كحيادة القانون واستقلال القضاء والحريات السياسية والمدنية واحترامها علاوة علي الاهتمام بالاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات والعلاقات العربية والخارجية الامر الذي كان له بالغ الاثر بابراز الدور والمكانة الفعلية لمملكة البحرين عربيا وعالميا. فهنيئا لنا قائدنا حمد.. وهنيئا لنا الرفعة والعزة فنحن شعب لا نرتضي إلا التقدم والتطور في شتي المجالات خارجيا وداخليا في ظل القيادة الرشيدة.

منظومة حقوق الانسان على ضوء مبادئ الميثاق

ميثاق العمل الوطني بما جاء به من مبادئ سامية، جعل من حقوق الإنسان في مملكة البحرين ثقافة أصيلة في المجتمع، وقانونا ثابتا يُحترم، وممارسة راسخة للشعب تُطبق في كافة المجالات، حيث عزز الميثاق الوطني كفالة الحريات الشخصية والعدالة وتكافؤ الفرص والمساواة بين الناس في الحقوق والواجبات والكرامة الإنسانية، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

عهود واتفاقيات

كما أن الحكومة الموقرة برئاسة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، ومن خلال حرصها على تطبيق وتنفيذ ما جاء به ميثاق العمل الوطني، جعلت من المملكة تتبوأ المراكز المتقدمة عالمياً في مجالات حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية والتسامح، ونشر ثقافات السلام والتعايش السلمي، واحترام التعددية بين الشعوب والمجتمعات على مختلف دياناتها ومذاهبها ولغاتها وثقافاتها.

وهو ما تم تأكيده بموجب التشريعات الوطنية والمتوافقة مع أحكام الدستور وانضمام المملكة لأكثر من 30 اتفاقية حقوقية دولية، وفي مقدمتها: العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو).

مكتسبات حقوقية

وفي هذا السياق أنشئت العديد من المؤسسات الوطنية المستقلة التي تعنى بترسيخ احترام حقوق الإنسان، كل في مجال تخصصه مثل الأمانة العامة للتظلمات ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين وغيرهما، مما يدل بوضوح على أن المكتسبات الحقوقية في مملكة البحرين كانت من أبرز ثمار ميثاق العمل الوطني، جنبا إلى جنب مع الإصلاحات السياسية الأخرى مثل تعزيز الأطر الديمقراطية ودعم المشاركة المجتمعية في الحياة السياسية.

العقوبات البلديلة

في أكتوبر من عام 2018 وفي إنجازٍ دولي جديد، أضيف إلى رصيد مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان، فازت مملكة البحرين بعضوية مجلس حقوق الإنسان في الفترة من 2019 إلى 2021، بعد حصولها على 165 صوتا من أصل 192 عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي، ويأتي ذلك الفوز ليعبر عن إرادة المجتمع الدولي وتقديره لسجل المملكة العريق ومنجزاتها

الكبيرة منذ تولي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى مقاليد الحكم في المملكة، من خلال المشروع الإصلاحي لجلالته الذي شهد تطورا لافتا في جميع المجالات.

ثم جاء المرسوم الملكي السامي رقم (24) لسنة 2021م بتعديل المادة رقم (13) من قانون العقوبات والتدابير البديلة بحيث تسند للجهة المختصة قانونًا (إدارة تنفيذ الأحكام) وفقًا لأحكام القرار رقم (64) لسنة 2020م أن تطلب من قاضي تنفيذ العقاب استبدال العقوبة الأصلية أو ما تبقى منها بعقوبة بديلة سواء قبل البدء في تنفيذ العقوبة الأصلية عند توافر الشروط الأساسية وهي: أن لا يشكل ذلك خطر على الأمن العام، وأن يكون المحكوم عليه حسن سيرة وسلوك في أثناء تنفيذ عقوبته الأصلية، وأدى التزاماته المالية المحكوم بها من المحكمة الجنائية ما لم يستحيل عليه الوفاء بها.

ومنذ تطبيق قانون العقوبات البديلة حتى تاريخه فقد بلغ عدد المستفيدين من النظام (3826) بعد إجراء الدراسات القانونية المتعلقة لكل حالة على حدة الأمر الذي أدى إلى استبدال ما تبقى من عقوبتهم الأصلية بعقوبات بديلة في إطار قواعد عامة مجردة يخضع لها كل النزلاء والمحكومين بما يحقق خير الوطن والمواطن وتعزيز احترام حقوق الإنسان في مملكة البحرين التي لها الريادة في هذا المقام في ظل الظروف الصحية الراهنة التي يمر بها العالم.

حيث إنه من خلال تفعيل المتابعة اللاحقة بإدارة تنفيذ الأحكام بالإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة بوزارة الداخلية، فإن نسبة العودة إلى الجريمة بعد انتهاء العقوبة البديلة بلغت 4% الأمر الذي يشير إلى ضمان الحقوق والحريات وسيادة دولة القانون والدستور واحترام حقوق الإنسان وحمايتها.

الميثاق والتعليم..

ما تم انجازه.. والمرحلة القادمة

دكتور علي الصوفي

التعليم قضية أساسية وأحد أعمدة أي امة ناجحة ومتطورة قادرة على التنافس مع باقي الدول المتقدمة على مدى التاريخ. وهذا ما أكد عليه ميثاق العمل الوطني في الفصل الأول (المقومات الأساسية للمجتمع) في البند الثامن (التعليم والثقافة والعلوم) والذي نص على عدة قيم أهمها ان «الدولة ترعى العلوم والآداب والفنون، وتشجيع البحث العلمي، كما تكفل الخدمات التعليم، ويكون التعليم إلزاميا في المراحل الأولى الذي يحددها ويبينها القانون الذي يضع خطة للقضاء على الامية».

تعد الجامعات بمثابة منارات للإشعاع الفكري والتقدم العلمي.. وتعمل الدولة على تشجيع التعليم الخاص وتأسيس الجامعات والمعاهد الخاصة، مع دعم لمؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي، وربط نظام التعليم بسوق العمل..... الخ». انتهى. فالميثاق الذي تقدم به جلالة الملك، كإطار عام لاستراتيجية التغيير، كان بمثابة قفزة نحو مستقبل أكثر اشراقا وتحولا كبيرا في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكل تجربة ديمقراطية تحتاج الى مراجعة دورية لتقييم ما تم إنجازه ومدى نجاحه من أجل تطوير التجربة لأخذ البلاد الى مساحات أرحب وتطور يواكب ما يجري حولنا في المنطقة والعالم. في هذا المقال سوف ألقى الضوء على بعض ما تم إنجازه من رؤية جلالة الملك في التعليم، ونؤكد على ضرورة دراسة شاملة لكل المراحل التعليمية الأولى الى الجامعية وحتى التدريب المستمر لموائمة سوق العمل المتغير، أي التعامل معه كمنظومة متكاملة.

ما تم تحقيقه هو الكثير؛ فالأمية تقريبا شبه منتهية، فانتشرت المدارس الخاصة بأعداد كبيرة، حتى انها استوعبت كثير من أبناء الطبقة المتوسطة بعد أن كانت حكرا للطبقة الغنية. وهناك أكثر من 12 جامعة خاصة بجانب جامعة البحرين والبوليتكنك ومعهد البحرين للتدريب والعدد في ازدياد. كما تم تأسيس معهد الإدارة لتدريب موظفي مؤسسات القطاع الحكومي، إضافة الى تمكين لجعل الموظف البحريني الخيار الأفضل للتوظيف وكذلك دعم المؤسسات الخاصة البحرينية. وتم تأسيس هيئة جودة التعليم كجهة مستقلة تشرف على جميع المراحل التعليمية ومعاهد التدريب للتأكد من الالتزام بجودة التعليم.

للأسف لا توجد دراسات او معلومات متوفرة للعامة لعمل تقييم عام عن جودة التعليم، العام بالذات، ولكن على المستوى الشخصي كأكاديمي منذ سنوات طويلة، نعتمد على ما يتم تداولها من قبل المعنيين والأكاديميين ونواب الشعب عند مناقشة الموضوع وما نستخلصه من شواهد ومؤشرات وتقارير مختلفة، خصوصا تقارير هيئة جودة التعليم. وممكن اختصارها فيما يلي:

المدارس الخاصة: عزوف كثير من الطبقة الوسطى عن المدارس الحكومية الى الخاصة، كان لإيجاد تعليم أفضل لأطفالها مقابل تردي التعليم الحكومي، حتى مع ازدياد الانفاق الحكومي له في السنوات الأخيرة. والغريب ان معدل تكلفة الطالب الواحد هو 2,200 دينار سنويا في المدارس الحكومية، حسب تصريح الوزير المعني في الصحافة. وهذه نفس معدل تكلفة الطالب في معظم المدارس الخاصة، ولكن بفارق جودة التعليم من مناهج وبيئة تعليمية ورفع كفاءتها بامتحانات خارجية قبل التخرج.

هيئة ضمان الجودة ووزارة التربية: رغم صرف الحكومة الملايين على المؤسسات التعليمة والمساندة مثل الهيئة الجودة، الى ان الهيئة لم تتمكن الى الان ان تفرض امتحانات وطنية للتأكد من المستوى الحقيقي للخريج كشرط رئيسي لدخول الجامعة من جانب، ومن جانب اخر السيطرة على التضخم في علامات الخريجيين المستمرة على حساب الخريجين المتفوقين الحقيقيين وحرمانهم من البعثات المطلوبة. لهذا يواجه خريج الحكومة بالأخص تحدي كبير عند دخوله الجامعة خصوصا البحرين. حيث يتم فصل او يتسرب معدل 2000 طالب سنويا من الجامعة لعدم قدرتهم مواكبة متطلبات الجامعة للنجاح، حسب احصائيات الجامعة الرسمية المنشورة، مما يكلف ميزانية الدولة الملايين.

جامعة البحرين والبوليتكنيك: في الوقت ان البوليتكنيك لها سيطرة على قبول الطلبة من عدد ومستوى أكاديمي، الى ان جامعة البحرين قد فرض عليها قانون غريب من قبل الوزارة بعدم وجود سقف لعدد القبول سنويا مما ادى الى ارتفاع العدد الى أكثر من 30 ألف، وعدد غير قليل غير مؤهلين كما ذكرنا. وتضطر الجامعة الى إعادة تأهيل الكثير في مقررات كان ممكن تغطيتها بكفاءة في المدرسة، مثل مبادئ استخدام الحاسوب في التعليم. وكل هذا على حساب ميزانية البحث العلمي والتي تفتقر لها الجامعة، ولهذا مقال اخر.

ختاما نحن متفائلون ان ما تم التطرق لها هنا وما سوف يم التطرق لها لاحقا هي من احدى هموم الحكومة الموقرة وفي صلب توجهاتها للإصلاح في المرحلة القادمة، بقيادة سمو الشيخ سلمان رئيس الوزراء المقر. وللحديث بقية.

الانتخابات ... إلى من يهمه الأمر ... (لماذا العزوف ؟!)

عبدالحكيم سلمان الصبحي

ليس المقصود بالعزوف، عزوف الناخبين فحسب؛ فهذا واضح من اعداد ونسب المشاركة في الانتخابات والتصويت في كل فصل تشريعي من ٢٠٠٢-٢٠١٨، ولكن هناك عزوف فعلي من النخب في الترشح للمجلس النيابي، وقبل الدخول في التفصيل، دعونا في المقام الاول ان نتحدث عن أهمية المشاركة الفعلية، أهمية ان يكون الشعب عبر ممثليه في المجلس شريكاً مِن خلال سلطته المنتخبة والتي يفترض انها موازية لباقي السلطات، التي تدير الشأن العام، وبعد انقطاع دام أكثر من ثلاثة عقود ونيف، والذي عادت بموجب إرادة الملك المفدى، واستجابة لرغبة الشعب، ورؤيته لعالم متغير،حتمت انسجام إرادته مع رغبة الشعب، فكان ميثاق العمل الوطني الذي حظي باجماع كبير فكان وثيقة عهد وتوافق، وعلى الرغم مما حدث بعد التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٢ بين القبول والرفض والتحفظ من قبل القوى السياسية وشعبياً على صيغة التعديلات، الا ان مسيرة المشروع الاصلاحي لجلالة الملك المفدى توجت بانتخابات اول مجلس ٢٠٠٢، وعُد ذلك مكسباً شعبياً، وأول مشاركة فعلية، شهدت حراكاً وحيوية من المجتمع سواء في المشاركة بالترشح أو الانتخاب، وهذا يعكس حالة من الرجاء لنقلة نوعية في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، تثمر مزيداً من الاستقرار والعدالة والتنمية، وهذا بدوره يعني في أهم ما يعني رضاء الطرفين.

والسؤال الأهم ؛ بعد عقدين من الزمان، ما مدى ما حققته المشاركة من رضاء، وهل الطرفين بنفس الرضاء ؟

لا أزعم هنا أني أؤكد رضاء الطرفين من عدمه، أو مدى رضاء أي طرف، وإنما الأمر يأخذ بالقياس للمشهد على الساحة السياسية، ففي عام ٢٠٠٢م كانت المشاركة في التصويت بنسبة ٥٣,٢٪مع المقاطعة لقوى سياسية وشعبية، وفي العام ٢٠٠٦م كانت المشاركة بنسبة ٧٢٪بعد المشاركة الكاملة وبدون مقاطعة من قوى سياسية وشعبية معتبرة، الفرق بين النسبتين لا يعكس حالة من الرضاء، خاصة فيمن شارك في انتخابات ٢٠٠٢ بالتصويت، اذ انه يفترض من قاطع في ٢٠٠٢ وشارك في ٢٠٠٦ دخل بقوة ورغبة في اثبات وجوده على الساحة، فلو رجعنا الى نسب المشاركة في كل دائرة انتخابية عَلى حدة لوجدنا هذا واضحاً جلياً من خلال نسب المشاركة في الدورتين، باستثناء الدوائر المختلطة التي شهدت اصطفافاً - لن أعرفه أو أصفه، فليس من صلب موضوعنا في هذا المقام - لذلك كانت نسبة المشاركة أقل من المتوقع، وليس من قبيل الصدفة ان تكون نتائج ١٨ دائرة مرضي عنها، ونتائج باقي الدوائر لم يكن العزوف فيها شعبياً فحسب، ولكن عزوف نخب من المرشحين، وجوه كالتي رشحت نفسها للمجلس النيابي عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ أو مثيلها في الكفاءة والمقدرة - خاصة من المستقلين - وتوالى هذا العزوف وتعمق أكثر فأكثر في الدورات اللاحقة ! وهذا في رأيي العزوف الأهم، الذي عكس حالة من الصمت وعدم الرضاء !

ربما نحن لسنا في حاجة لتحليل المشهد لدورات لاحقة من خلال نسب المشاركة في التصويت، ولكن باختصار شديد، في عام ٢٠١٠م كانت المشاركة في التصويت بنسبة ٦٧٪ وهي اقل من سابقتها، وهذا يعني ان هناك عزوف لعدم الرضاء سرى في الدوائر التى شاركت بعد المقاطعة كمثل العزوف الذي طال الدوائر المشاركة بقوة في عام ٢٠٠٢م، ولكن ليس بالطبع بسبب النتائج في ٢٠٠٦م لهذه الدوائر، وإنما بسبب أداء المجلس وما لم يحققه من تطلعات الناخبين ! ولن نعرج على الدورات اللاحقة بالتحليل، فبعد أزمة واحداث ٢٠١١م، ظروف ومتغيرات عقدت المشهد السياسي كثيراً، وانعكاس عدم الرضاء سبقها، وهذا يكفي لئن نكتفي بتحليل نسب المشاركة في التصويت إلى ما قبل أزمة ٢٠١١م، لبيان العزوف الشعبي، المتمثل في التصويت والترشح.

لم يكن اختيار العبارة «الى من يهمه الأمر ...» في عنوان هذا المقال عبثاً أو مبهماً، أعيدوا للمشهد السياسي حيويته، وحراك المجتمع جديته، وللثقة بين جميع الاطراف مكانتها، ورضاء جميع الاطراف أهميته، وهذه مسؤولية الجميع، ونشدد على بناء الثقة والاطمئنان لبعض، وبأن وثيقة العهد والتوافق هي المرجع التي أسست المشهد، والرجوع اليها هو من يحفظه ويعيده الى المسيرة الاولى، مملكة دستورية، المملكة تعني توارث الملك، والدستور يعني حكم القانون من خلال مؤسسات الدولة، إيمان عميق لا يتزحزح، هو الجذور الراسخة، ليؤتي بثمار العدالة والاستقرار والتنمية. والله من وراء القصد.

الميثاق الوطني.. قيم نحتاجها اليوم

د. محمد عيسى الكويتي | drmekuwaiti@gmail.com

حدد الميثاق الوطني مسارا اجمع البحرينيون على التمسك به. المسار، اي مسار يمكن ان يصاب بما يحرفه او يؤخره، لكن الالتزام بقيمه هو ما يجعله ملهما للامة ومساعدا في العودة له. قصة غرق سفينة في القرن التاسع عشر تحكي عن رجال اظهر بعضهم تمسكا بقيمهم في اشد الاوقات واصعبها. تمسكوا بقيم مجتمعهم الذي يمثلونه مقدمين مثالا للتضحية والايثار، تمسكوا بقيمهم في وجه الموت على حساب مصالحم وحياتهم. كانت قوارب الانقاذ قليلة، ما يعني ان البعض سيبقى ليواجه مصير الغرق في اعماق المحيط. في مثل هذا الظرف يتنازل عدد من الرجال عن مقاعدهم التي خصصها لهم القبطان تقديرا لمكانتهم، يتنازلون عنها لنساء لا يعرفونهم احتراما للمرأة وتمسكا بقيم الانسانية والايثار. التمسك بالقيم من الفضائل التي تميز الانسان وخصوصا عندما تكون مسالة حياة او موت، فكيف اذا كانت قضايا اقل حسما.

في فبراير عام 2000 وضع جلالة الملك امام المجتمع وثيقة حددت تصور لمشروع اصلاحي يحدد معالم طريقنا نحو المستقبل. المستقبل الذي يرتضيه المجتمع في اقامة دولة مدنية ديمقراطية حديثة ينعم فيها الجميع بالامن والاستقرار. وترك الوقت مفتوحا للوصول الى هذا الهدف. عالج الميثاق عدد من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت قائمة وحدد الاهداف الكبرى. كما وضع قيم ليتمسك بها المجتمع والسلطات ومن يمثلهم من مؤسسات، واجهزة واحزاب ومنظمات وجماعات في معالجة ما يواجههم من قضايا في مسيرتهم هذه. من القيم التي كرسها الميثاق قيم المواطنة، الحرية، العدالة والمساواة. فالمواطنة تعني ان المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، وان الولاء للوطن اولا واخيرا. والحرية لا بد ان تشمل حرية الكلمة وحرية التجمع وحرية المعتقد والضمير. فحرية الرأي تعني امكانية الاصلاح من خلال تفاعل الاراء الحرة والتوصل مجتمعيا الى ماهو افضل في وقت ما، وحرية تغيير ذلك عندما تتغير المعطيات والظروف. وتعني ان لا يفرض اي انسان رأي ما او اعتقاد او مسلمات على المجتمع، وهذا هو سبيل قبول الاختلاف والرأي الاخر واساس التعايش السلمي في المجتمع والتركيز على المفاهيم والمصالح المشتركة وحماية الطبقات والفئات الضعيفة.

العدالة والمساواة تقتضي ان نشترك جميعا في تحمل المسئولية وبناء المجتمع، وان نشترك ونتساوى في الاستفادة من النتائج والمكاسب بما في ذلك المساواة في المشاركة السياسية وفرص التأثير في القرار. المشاركة في المسئولية تعني كذلك ان نتحمل مسئولية اخطائنا وقراراتنا، كل في موقعه ولا نُحمِّلها جهات اخرى او الفئات الضعيفة في المجتمع. وقد حدثت اخطاء جسام سياسية واقتصادية وفكرية علينا ان نقر بمسئوليتنا تجاهها لكي نستطيع ان نكمل المسيرة نحو الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة.

ما نحتاجه اليوم هو مراجعة لتاريخنا الحديث منذ الميثاق بعقول مفتوحة ومجردة من المصالح الخاصة قدر الامكان. هذا لا يتم الا ضمن حوار مجتمعي يطرح اولا اهداف نتفق عليها لنسعى اليها، ونحدد المعوقات التي تعترض طريقنا ونتمسك بقيم الميثاق. هذا يحتاج الى تعدد المنابر الحوارية التي تُبرز هذه الجوانب والابعاد، واهم المنابر الموجودة اليوم هو مجلس النواب والشورى وتقع عليهم بالدرجة الاولى مسئولية توسيع الحوار. كذلك تقع المسئولية على منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها الجمعيات السياسية في احياء ثقافة الحوار المفتوح. اما المسئولية الاهم تتحملها السلطة في التمسك بقيم الميثاق واتاحة ساحة للحوار معها، وتحرير ساحات الحوار الاخرى من القيود التي قد كانت مهمة في وقتها واليوم نتمنى ان نكون قد تجاوزناها. وعلينا ان نتذكر ان الحرية الانسانية هي من يولد الابتكار والابداع والتنمية وما نتخذه اليوم من قرارات وما نسنة من قوانين وقواعد تعامل سوف تشكل مستقبلنا، فلنكن جميعا مشتركين في صناعة المستقبل.

النجمع
رئيس مجلس الإدارة
المهندس عبدالله سعد الحويحي
رئيس هيئة التحرير
أ. سالم رجب زايد
مستشار تحرير
أ. محمد عبداللطيف آل محمود
مدير التحرير:
أ. جمال علي حسن
@nuabahrain
32006662
www.nua.bh
tgonu.office@gmail.com
tgonu.pd@gmail.com

عالم يتغير
الميثاق الوطني وحاجز الامان بين من يبني ومن يهدم

فوزية الرشيد

تحتفل مملكتنا ويحتفل شعبنا كل عام بولادة الميثاق الوطني الذي تزامن مع إنطلاقة المشروع الاصلاحي لجلالة الملك، وبهما دخلت البحرين «مسيرة تطورية نوعية» من الحقوق والحريات وبناء دولة المؤسسات والقانون، لينعكس ذلك على كافة الاوجه السياسية والاقتصادية والتنموية،وبما يتعلق بحقوق المرأة والطفل وبناء الاسرة وفق المبادئ الوطنية والتشريعية، التي لا تتنافى مع الهوية العربية والاسلامية التي يدور في فلكها الافراد والجماعات وتتمسك بها البحرين منذ القدم.

الميثاق الوطني الذي هو» عقد إجتماعي صوت عليه في 14 فبراير 2001 وبالتوافق أغلبية الشعب البحر يني بشكل مطلق، بما يعادل 98.4% كان النبراس لبناء الدولة الديموقراطية الحديثة، القائمة على المؤسسات الديموقراطية «البرلمان الشوري) وعلى استقلال القضاء وفصل السلطات (التنفيذية والتشريعية)، على أرصفة الوعي الوطني والمجتمعات بأهمية وأسس المشروع الاصلاحي، الذي يكفل الحقوق الفردية والجماعية والحقوق السياسية والمدنية بكافة أشكالها وأوجهها المختلفة.

هذا الميثاق المتطور بمنظوره ورؤيته والمستمد من كل القوانين والمبادئ الدولية المتطورة، لضمان المشاركة الشعبية من خلال مؤسساته الدستورية، هو في ذات الوقت صمام أمان لسيرورة المجتمع البحريني في تطوير كل مجالات الحياة الديموقراطية والسياسية والثقافية والاجتماعية،إلى جانب أنه حاجز امان «للتفرقة» بين من يعمل على (البناء) في الوطن وفق رؤية وطنية، وبين من يعمل على (الهدم) بأستغلال الحريات والديموقراطية وفق رؤية تخريبية،أثبتت عبر الاحداث والوقائع خاصة خلال العقد الماضي.

انها تنطلق من أجندة خارجية تابعة إما للمشروع الايراني التوسعي «أو» المشروع الشرق أوسطي الجديد برؤيته التدميرية التي تعمل على إذكاء الصراعات بإستغلال شعارات الحريات والحقوق في إتجاهات لا تخدم الاوطان، وانما تغذي إفتعال الصراعات فيها، لتصل في النهاية إلى سباقات الدول الفاشلة ! والنماذج مطروحة لتلك التدخلات الفوضوية في العديد من الدول العربية!

«الميثاق الوطني» والدستور، يكفلان كل الحقوق والحريات بتوافقهما مع البناء الوطني، ومتانة اللحمة الوطنية لتستمر مسيرة الانجازات الحضارية والتنموية، في إطار التطور الطبيعي لأي مجتمع، دون تعريضه لجراحات «قسرية» يتبناها بعض الفئات لحرف المسار الاصلاحي والديموقراطي في إتجاهات أقل ما يقال فيها، أنها مبنية على حسابات ضقة وليس على حسابات وطنية متوافق عليها وطنيا وسياسيا وإجتماعيا!.

وفي الوقت الذي تقدم فيه البحرين نموذجا حضاريا على المستوى الخليجي والعربي والدولي من خلال ميثاقها الوطني ودستورها وتطبيقاتهما، بتعزيز الحقوق والحريات والتطوير الديموقراطي لتجسيد تطلعات الشعب البحريني، هناك من يعمل على تشويه الصورة البحرينية عبر «الدكاكين الحقوقية المشبوهه» التابعة إما للغرب أو لايران، متجاهلة كل أسس التطور التشريعي والتنفيذي، التي تكفل المكان الصحيح لتقديم الرؤى في إطار دستوري ووطني حريص على البناء لا يهدم إلى جانب ما قدمه هذا التطور من تجسيد عملي على أرض الواقع.

وإذا كان الميثاق الوطني نقلة نوعية في بناء الدولة البحرينية الحديثة، وترسيخا للقانون والمؤسسات والحقوق والحريات، فإن كل صوت « نشاز» يستغل ذلك (لأهداف فوضوية) فإن القانون نفسه الذي يبني المجتمع، هو نفسه القانون الذي يقف في وجه كل من يعمل على هدمه وهدم الوطن ومنجزاته ومكاسبه، التي تحققت برؤية ملكية سامية، وبإرادة شعبية، جعلت من الميثاق والدستور أرضيتها المتماسكة للمزيد من التطور والانجاز في وطن أحلامه كبيرة وطموحاته كثيرة وإنجازاته تشهد.

صدر ميثاق العمل الوطني في ديسمبر ٢٠٠٠ وحدد المقومات الأساسية لمملكة البحرين، وهوية البحرين الحضارية التاريخية العربية الإسلامية، والمقومات الأساسية للدولة والمجتمع، وعلاقات البحرين الخليجية والعربية والدولية.

المقومات الأساسية للمجتمع
في ميثاق العمل الوطني